متطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق

الدكتور احمد جبر سالم السالم **الدكتور عباس علي محمد**

قسم العلوم المالية والمصرفية **المفوضية العليا لحقوق الانسان**

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة البصرة

Requirements for economic reform in Iraq

Dr.AhmedJeburSalim Al Salim **Dr. Abbas Ali Mohamed**

متطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق

م. د. احمد جبر سالم
م. د.عباس علي محمد

المستخلص

لقد دخل العراق بعد عام ٢٠٠٣ بمرحلة جديدة من الازمات الاقتصادية والاجتماعية والتي تتشابه الى حد ما مع الازمات التي عرفتها الدول النامية التي قد اتخذت طريق الاصلاح الاقتصادي، فبالرغم من تمتع العراق بالعديد من المقومات الاقتصادية التي في مقدمتها الموارد الطبيعية والامكانات البشرية، الا ان سوء الادارة الاقتصادية وعدم التوافق السياسي قاده الى صعوبة الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اذ تم تدمير البنية التحتية وتدهور المؤشرات الاقتصادية كما وصلت الاوضاع الاجتماعية الى مراحل متقدمة من التردي من خلال ارتفاع البطالة والفقر وبلوغها معدلات خطيرة، ووسط هذه الاوضاع جاءت الحرب على الارهاب بعد حزيران من عام ٢٠١٤ التي رسخت من الوضعية المتأزمة اقتصاديا واجتماعيا، لذلك لابد من ان يتم تبني برامج الاصلاح لإنقاذ ما يمكن انقاذه ولأنها السبيل المناسب للانطلاق نحو تحقيق التنمية

ABSTRACT

Iraq has entered in 2003 a new stage of economic and social crises, which are very similar to what with crises witnessed by the developing countries, which have adopted the path of economic reform, despite the enjoy of Iraq in many economic fundamentals, which in the forefront of natural resources and human potential, but the poor economic management and political leaders of the difficult political, economic and social situations, as was the destroy of the infrastructure and the deterioration of the economic indicators and social conditions reached advanced stages of deterioration through higher unemployment and poverty and attainment of dangerous rates, amid these situations came the war on terrorism after June of 2014, which established the predicament economically and socially, so must be adopting of the reform programs to save what can be saved and because it the proper way to go toward development

المقـدمـة :

يعد الاصلاح الاقتصادي من البرامج التي تلجأ اليها الدول لتصحيح الاختلال الحاصل بالسياسات الاقتصادية ثم اعادة مسار الاقتصاد للحالة الطبيعية من حيث الاستقرار ومن ثم امكانية الذهاب باتجاه تحقيق الرفاهية، لهذا فان عملية الاصلاح تأخذ اليوم ميزة كبيرة وأهمية واسعة من الفكر الاقتصادي ولمختلف الدول خصوصا النامية منها من اجل تأمين حزمة من السياسات والإجراءات لإنقاذ جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من المشكلات التي تواجهها وفي مقدمتها اختلال الهيكل الانتاجي نتيجة عدم التوازن في مساهمة القطاعات الانتاجية والخدمية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والركود والتضخم وتذبذب معدلات النمو المتحقق المتزامن مع غياب التنوع وعدم التوازن بالعلاقة بين السياسة المالية والنقدية، فضلا عن التراكمات التي تصيب الاقتصاد نتيجة المديونية واختلال الموازنات العامة نتيجة العجز الذي يصيبها وانحسار دور القطاع الخاص وهيمنة القطاع العام واستشراء البطالة وتدني المستوى المعيشي وانحدار مستويات التعليم والصحة، كل ذلك يعطي الاهمية لبرامج الاصلاح الاقتصادي وضرورة تبنيها من قبل الدول لإعادة توجيه مسار الجانب الاقتصادي ثم الجانبي الاجتماعي والسياسي.

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها ان تبني برامج الاصلاح الاقتصادي يتطلب العمل على تنفيذ سياسات اقتصادية متنوعة تحقق الاستخدام الامثل للموارد المالية والمادية والبشرية ونزيد من التنوع مما يعزز من قدرات الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث : نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي مما جعله اكثر تأثراً بالمتغيرات والأحداث التي يتعرض لها هذا القطاع، فضلا عن ان هذا الاعتماد قيد قدرات القطاعات والسياسات الاقتصادية الاخرى وعدم منحها الاهتمام الكافي مما اوجد صعوبة في امكانية خلق التنوع ومن ثم التطور من خلال تحقيق افضل قيم للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

هدف البحث : يهدف البحث الى اظهار الخطوات والإجراءات التي من الممكن اتخاذها من قبل الحكومة لكي تتمكن من تحقيق معدلات النمو والتنوع الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي والحد من ظهور المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الخدمات كافة وخصوصا المرتبطة منها بحياة الانسان بصورة مباشرة وذات التأثير في مسار حياته وفي مقدمتها الخدمات الصحية والتعليمية وان تحقيق كل ذلك يمر من خلال الاصلاح الاقتصادي.

هيكلية البحث : ان اطار البحث سيكون من خلال:

المطلب الاول : مفهوم الاصلاح الاقتصادي

المطلب الثاني : اصلاح الهيكل الانتاجي.

المطلب الثالث : جذب الاستثمارات المباشرة.

المطلب الرابع : تطبيق برنامج الخصخصة.

المطلب الخامس : خلق التوافق بين السياسة المالية والنقدية.

الاستنتاجات والتوصيات

المطلب الاول : مفهوم الاصلاح الاقتصادي :

جاء استخدام مفهوم الاصلاح الاقتصادي على نطاق واسع بعد ظهور ازمة المديونية العالمية اذ لم تتمكن عدد من الدول النامية وفي مقدمتها المكسيك والأرجنتين من تسديد ما بذمتها من ديون خارجية الامر الذي دفع المؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من تبني برامج الاصلاح تساعد الدول على رفع قدرتها في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وإمكانية تحقيق التطور، لذا يعرف الاصلاح الاقتصادي على انه عملية توجيه السياسات الاقتصادية بالشكل الذي يؤدي لنجاح العلاقة وخلق الملاءمة والانسجام بين الموارد المتاحة والحاجات المتعددة الواجب توافرها وان كل ذلك يمر من خلال تصحيح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد واستعادة التوازن له(صقر،٢٠٠١، ٩٨)، كما يعرف الاصلاح الاقتصادي على انه حزمة من السياسات والإجراءات المتكاملة التي تعمل على التعديل المرحلي والشامل للهيكل الاقتصادي عن طريق ايجاد البدائل اللازمة للمشكلات التي تواجه الاقتصاد و تامين المتطلبات الضرورية بعد ان يتحقق النمو الاقتصادي ويتحسن المستوى المعيشي وخفض معدل البطالة وتراجع معدل الفقر وزيادة الامكانية في بلوغ التنوع الاقتصادي لذا فان تحقيق النتائج الايجابية لعملية الاصلاح الاقتصادي مرهون بان تكون سياسة الاصلاح ذات مرونة من حيث الشكل والوسائل والأدوات على ان تتصف تلك السياسات بالصرامة من حيث المعايير والغايات (العنبكي،٢٠٠٨، ٢٣).

هناك من يعرف الاصلاح الاقتصادي على انه مجموعة الاجراءات المتوافقة لتصحيح شامل للقطاعات كافة التي تشكل الاقتصاد الوطني مع الاخذ بنظر الاعتبار ضرورة وضع الحلول المناسبة لمختلف المشاكل التي قد تواجه الاقتصاد، اي ان الاصلاح مجموعة من الخيارات المنتقاة التي تتوافق مع الموارد من اجل معالجة الاختلال الحاصلة في الهيكل الاقتصادي وتسريع معدلات النمو(النجفي، ٢٠٠٢، ١٥).

ان السبيل لتحقيق الاصلاح الاقتصادي ومن ثم قطف ثماره يتطلب التهيئة المسبقة والعمل الجاد في تطبيق الاجراءات والسياسات الداعمة لبرامج الاصلاح وعلى اساس اولويات منطقية وبعلاقات متشابكة ومدروسة وبتوقيتات زمنية معلومة فالإسراع وعدم التأني والدقة في تنفيذ برامج الاصلاح قد يأتي بنتائج عكسية لعملية الاصلاح، فضلا عن ان النجاح يتطلب تحديد الاهداف على وفق مراحل مسبقة اذ تبدأ بمرحلة التركيز على تكوين راس المال ومن ثم مرحلة تحقيق النمو المتوازن ولمختلف القطاعات سواء الانتاجية ام الخدمية، تليها مرحلة تامين متطلبات الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات المنتجة داخليا وأخيرا تأتي مرحلة الاستفادة من العولمة من خلال تحقيق الاندماج مع الاقتصادات العالمية والحصول على المكاسب من هذا الاندماج(زويني، ٢٠٠٩، ١٦).

امكانية السير باتجاه تحقيق الاصلاح الاقتصادي في العراق يمكن ان تمر من خلال تأمين متطلبات نجاح المطالب التالية.

المطلب الثاني : اصلاح اختلال الهيكل الانتاجي.

يعد اختلال الهيكل الانتاجي من السمات الاساسية للاقتصاد العراقي بعد عام ١٩٨٠ اذ يعتمد هذا الهيكل على القطاع النفطي في تكونه فضلا عن اعتماد الموازنات العامة في تمويلها على واردات القطاع ذاته ويعود ذلك الى اسباب عديدة في مقدمتها الحروب التي خاضها العراق ضد ايران ومن ثم غزو الكويت وعسكرة المجتمع اذ قدرت الخسائر المالية لهذه الحروب بنحو(٦٢) مليار دولار من عائدات النفط واستنزاف ما بين (٣٥-٤٠) مليار دولار

من رصيده الاحتياطي فضلا عن تراكم المديونية الخارجية لتصل الى (١٢٠) مليار دولار بعد ان بلغ اجمالي النفقات العسكرية نحو (١٠٥) مليار دولار يضاف اليها (٣٠) مليار دولار كقيمة تقديرية للدمار الذي اصاب البنية التحتية(المعموري، ٢٠١١، ٢٩٢-٢٩٣)، فضلا عن مساهمة هذه الحروب في توقف وتدمير العديد من المشروعات الانتاجية والخدمية وكذلك تحويل مشروعات ومصانع اخرى لدعم الجهد الحربي من خلال تحول انتاجها للأسلحة والاعتدة والمعدات العسكرية، ثم يأتي دور مرحلة العقوبات الاقتصادية والتي عرفت بمرحلة الحصار الاقتصادي وما رافقها من ارتفاع كبير وسريع بنسب التضخم الذي قد تزامن مع زيادة الاصدار النقدي وانخفاض القيم النقدية للدينار العراقي، اعقب ذلك مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ حيث حدوث التغير المتزامن مع غياب الرؤية الواضحة بشأن المسار الاقتصادي ولكن الاطار العام كان يشير الى التحول الى الية السوق و بسبب الاحداث التي مر بها العراق من غياب للأمن والاستقرار وغياب التخطيط السليم واستشراء الفساد المالي والإداري بكل مفاصل الدولة المتزامن مع انتشار الارهاب والجريمة المنظمة، الامر الذي اسهم في توقف اغلب المصانع والمشروعات للقطاعات الاقتصادية كافة سواء الانتاجية ام الخدمية باستثناء المشروعات النفطية وخصوصا ما يتعلق منها بعمليات الاستخراج فهي توجد في اماكن بعيدة عن المدن ومن الممكن تأمين متطلبات العمل إلا ان ذلك لا يمنع من القول إن هذا القطاع هو الاخر لن يسلم من عمليات الفساد والجريمة المنظمة المتمثلة بتهريب النفط الخام ومشتقاته. بعدها جاء دور سياسة الاغراق للسوق المحلية بعد فتح الحدود امام الحركة التجارية. هذه الاسباب الرئيسة أدت دوراً كبيراً في استمرار اختلال الهيكل الانتاجي في العراق وانفراد القطاع النفطي في تكوينه مع مساهمة خجولة من القطاعات الاخرى التي لا تتناسب مع اهمية تلك القطاع بعملية التطور والنمو وخصوصا قطاعي الصناعة والزراعة.

ما يؤكد الاختلال في الهيكل الانتاجي ما جاء بالجدول (١) الذي يبين نسبة مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية والتي يهيمن عليها القطاع النفطي وكذلك القطاع الصناعي والقطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للمدة ١٩٨٨-٢٠١٤، فعند عام ١٩٨٨ كانت نسبة مساهمة هذه القطاعات على نحو متقارب اذ لم تتجاوز زيادة القطاع ألاستخراجي عن القطاعين الصناعي والزراعي سوى ٥% للقطاع الصناعي و ٣% للقطاع الزراعي. مع حدوث ازمة الكويت عام ١٩٩٠ ودخول العراق مرحلة العقوبات الاقتصادية وبدلاً من الاستمرار ورفع درجة الاهتمام بالقطاع الصناعي والزراعي لرفد النشاط الاقتصادي بالسلع والخدمات اللازمة وجعلها القطاعات القائدة لعملية التطور وتحقيق النمو إلا ان الذي حصل هو ان نسبة مساهمة القطاعين في تكوين الناتج قد اخذت مسارين مختلفين فالأول القطاع الصناعي انخفضت نسبة مساهمته الى نحو الثلث عن السنة السابقة اذ لم تتجاوز ٤% مقابل ذلك ازدادت نسبة القطاع الزراعي لتصل الى نحو ٣٠% في حين بلغت نسبة مساهمة القطاع ألاستخراجي اكثر من النصف اذ بلغت ٤٣%.

عند عام ١٩٩٦ ومع بداية تطبيق مذكرة التفاهم التي جاءت تحت مسمى برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء ومع استمرار ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي بعد ان زاد الاهتمام بهذا القطاع من اجل تأمين متطلبات السلة الغذائية للعائلة العراقية اذ تجاوز نسبة مساهمة ثلث قيمة الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى ٣٤% في حين لم يحظَ القطاع الصناعي بدرجة الاهمية بنفسها مما جعل نسبة مساهمته تستمر بالانخفاض مع استمرار فرض قيود الحصار الاقتصادي وعدم قدرة العراق على استيراد المواد والأجهزة المستخدمة لإنتاج السلع

جدول (١)

نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي للمدة ١٩٨٨-٢٠١٤

السنة	نسبة مساهمة قطاع ألاستخراجي	نسبة مساهمة القطاع الصناعي	نسبة مساهمة القطاع الزراعي
١٩٨٨	١٧.٧	١٢.٨	١٤.٠
١٩٨٩	١٧.٨	١٢.٣	١٥.٩
١٩٩٠	٤٣.٣	٣.٥	٢٩.٨
١٩٩١	٤٣.٤	٣.٠	٢٩.٨
١٩٩٢	٤٥.٠	٢.٨	٣٦.٠
١٩٩٣	٥١.٥	٢.٦	٣٣.٢
١٩٩٤	٥٣.٢	١.٥	٣٤.٥
١٩٩٥	٦٢.٥	١.٣	٣٤.٨
١٩٩٦	٥٦.٦	١.٠	٣٤.٠
١٩٩٧	٧٣.٥	٠.٦	١٣.١
١٩٩٨	٦٨.٢	٠.٨	١٣.٥
١٩٩٩	٧٧.٥	٠.٨	٨.٥
٢٠٠٠	٨٣.١	٠.٩	٧.٠
٢٠٠١	٧٤.٢	١.٤	٩.٧
٢٠٠٢	٢٠.٤	١.٥	١٠.٣
٢٠٠٣	٦٨.٠	١.٠	١٠.٠
٢٠٠٤	٥٧.٥	١.٧	٩.٧
٢٠٠٥	٥٧.٥	١.٣	٦.٧
٢٠٠٦	٥٥.٢	١.٥	٥.٧
٢٠٠٧	٥٢.٩	١.٦	١٢.٥
٢٠٠٨	٥٥.٢	١.٦	١٠.٥
٢٠٠٩	٤٢.٩	٢.٥	٤.٢
٢٠١٠	٤٥.٠	٢.٢	٥.٠
٢٠١١	٥٣.٠	٢.٨	٤.٠
٢٠١٢	٤٩.٨	٢.٧	٨.٠
٢٠١٣	٤٦.٠	٢.٣	٤.٠
٢٠١٤	٤٥.٢	١.٩	٢.٤

ألمصدر : - صندوق النقد العربي (الحسابات القومية) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقديرات الناتج المحلي الاجمالي (٢٠٠٩ - ٢٠١٤). بغداد، ٢٠١٥والخدمات مما جعل نسبة مساهمته تصل الى ١%، بالمقابل كانت مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية حوالي الثلثين.

من خلال الجدول يتبين لنا وبشكل واضح طبيعة التذبذب والاختلال الحاصل بالهيكل الانتاجي المكون للناتج المحلي الاجمالي وذلك من خلال التذبذب بنسب مساهمة تلك القطاع في عملية تكوين الناتج وان هذا التذبذب قد يكون ناتجاً من الظروف المحيطة بالعراق وطبيعة الاحداث التي مر بها من حروب وحصار إلا ان ذلك لا يمنع من الاشارة الى ان حالة عدم الاستقرار والثبات بالسياسة الاقتصادية بصورة عامة قد اسهم بهذا الاختلال وتأكيدا لذلك وبحلول عام ٢٠٠٠ ازدادت مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية لتصل الى اكثر من ٨٣% وهو ما يعد اعلى نسبة مساهمة لهذا القطاع للمدة ١٩٨٨-٢٠١٤، في حين ان نسبة مساهمة القطاع الزراعي قد انخفضت

بنحو ٢٧% عن ما كانت عليه نسبة مساهمته عام ١٩٩٦ اذ بلغت ٧%، اما القطاع الصناعي فلم يكن احسن حالا بل على العكس اذ انخفضت نسبته لتصل الى اقل من ١%.

بعد عام ٢٠٠٣ ونتيجة التغيير الذي حصل في العراق إذ كان الاتجاه العام هو الانتقال باتجاه آالية السوق وتقييد دور الدولة على الصعيد الاقتصادي وفتح المجال امام القطاع الخاص، إلا ان الاوضاع لم تختلف عن ما كانت عليه في تكون الناتج من قبل القطاعات الانتاجية اذ استمرت نسبة مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية تدور حول ٥٠% مقابل تقلبات كبيرة في مساهمة القطاع الزراعي مابين الارتفاع والانخفاض فقد سجل عام ٢٠١٠ اعلى نسبة اذ تجاوزت ١٠% في حين ان القطاع الصناعي الذي ينبغي ان يكون هو القطاع القائد لعملية التطور والنمو لم يكن بالمستوى المطلوب فقد كانت نسبة مساهمته في احسن الاحوال لم تصل الى ٣%.

مما تقدم نلاحظ حجم الاختلال الحاصل في الهيكل الانتاجي عن طريق التذبذب بنسب مساهمة القطاعات الرئيسة الثلاثة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الامر الذي يجعل من الضروري تبني برامج الاصلاح الاقتصادي وإعادة التوازن وتوزيع الادوار بين القطاعات في تكون الناتج، فالقطاع الصناعي ينبغي ان يأخذ مكان الصدارة او ان يكون موازياً للقطاع ألاستخراجي (النفطي) في عملية التكوين لأن هذه المكانة لهذا القطاع لا تعني اعادة الهيكل فقط بل تعني خلق قطاع صناعي قادر على قيادة عملية التنمية، فوجود قطاع صناعي متطور يعني ضمنا ايجاد السبل اللازمة لتوفير فرص التطور لبقية القطاعات المختلفة بما فيها القطاع الاستخراجي (النفطي)، اما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو الاخر ينبغي ان ينال نصيبه من الاصلاح والتطور وبالقدر المناسب خصوصا ضمن حلقاته الانتاجية وذلك لأهميته في توفير السلة الغذائية من جانب ومن جانب آخر هو امتلاك العراق لكل مقومات نجاح هذا القطاع حيث وفرة الاراضي الزراعية اذ تشير التقارير الى ان نسبة المساحة المستغلة للزراعة من مجمل مساحة الارض الصالحة هو ٢٨% اي ان هناك ٧٢% من المساحة لم يتم التعامل معها واستغلالها بالشكل المطلوب من اجل زيادة مساحة وفاعلية هذا القطاع في توفير متطلبات الحياة ومن ثم زيادة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم تقليل الاختلال في الهيكل الانتاجي(الورد،٢٠٠٥، ١٣٨)، اما ما يتعلق بمصادر المياه واليد العاملة فالأولى متوافرة بالعراق وبشكل جيد اذ تتنوع مصادر المياه فيه فهناك الانهار و الجداول و المياه الجوفية في حين يمتع العراق بوفرة اليد العاملة ولكن ما تحتاج اليه هي عمل دعم وتوجيه برامج العمل للقطاع الزراعي.

مما تقدم نلاحظ ان هناك اختلالاً كبيراً في الهيكل الانتاجي في الاقتصاد العراقي والذي يظهر بصورة واضحة من مساهمة القطاعات الانتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وان معالجة هذا الاختلال لابد ان ينطلق من عملية الاعداد لبرامج تطوير عمل للقطاعات ذات المساهمة المتواضعة أو الاقل في تكوين الناتج وبالتحديد القطاعين الصناعي والزراعي، ان تطوير هذه القطاعات سيزيد من فرص التقدم والنجاح في بلوغ التنمية وتحقيق الرفاهية ودعم تلك البرامج بالقدرات المالية والفنية فعندما تتطور الصناعة والزراعة فان ذلك يعني ضمنا توفير طيف واسع وعدد كبير من السلع والخدمات العراقية وهو ما سيزيد من فرص حصول افراد المجتمع على تلك السلع والخدمات المنتجة محليا فضلا عن ان ذلك سيحد من عملية الاغراق للسوق العراقية بالمنتجات الاجنبية،كما وأن هذه الخطوة تعمل على المحافظة على العملات الاجنبية وهو ما يدعم قيمة الدينار العراقي

المطلب الثالث : جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

اجراء الاصلاح الاقتصادي في العراق يمكن ان يمر من خلال تنشيط الاستثمارات المحلية و جذب الاستثمارات الاجنبية لما لهذه الاستثمارات من اهمية في بث الروح وتنشيط مختلف القطاعات ومساهمتها في تحقيق افضل القيم للمؤشرات الاقتصادية، لذا يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر على انه تلك الاستثمارات التي تنطوي على علاقة طويلة الاجل في موجودات رأسمالية ثابته تعكس مصالح دائمة و ذات قدرة على التحكم الاداري بين الشركة الام وفروعها في الدول الجاذبة لتلك الاستثمارات وان تقوم تلك الشركات بتمويل المشروعات من خلال رأس مالها او من خلال قروض قصيرة أو طويلة من الدول او الشركات الاخرى(UNCTAD، ٢٠٠٧، ٢٤٥-٢٤٦). مما يعني توفير الفرص المناسبة وعلى اساس دراسات مسبقة للقيام بإنشاء المشروعات داخل الدول المضيفة من اجل دعم وتنشيط الاقتصاد المحلي وهو ما يجعل عملية جذب الاستثمارات في غاية الاهمية ولأسباب عديدة منها(احمد و خضير، ٢٠١٠، ١٤٦) :

١- تسهم الاستثمارات الاجنبية بخلق الفرص لإنشاء مشروعات جديدة مساندة او مكملة مما سيزيد من مساحة الانشطة الاقتصادية وتأثير ذلك في توفير فرص العمل وتطوير المهارات من خلال برامج التأهيل والتدريب وانعكاس كل ذلك على تحسين المستوى المعيشي.

٢- يسهم الاستثمار الاجنبي بتقليل العقبات التجارية التي تحد من امكانية مشاركة السلع والخدمات المحلية في السوق التجارية العالمية بعد ان يتم تحسين نوعية المنتجات من السلع والخدمات وهو ما يعزز من قيم الصادرات وتحقيق الفائض بالميزان التجاري.

٣- يفتح الاستثمار الاجنبي المباشر امكانية المشاركة مع الاستثمارات المحلية مما سيزيد من فرص التطور ونقل التكنولوجيا ورفع كفاءة الاستثمارات المحلية وتهيئة الاجواء ومتطلبات تحريك النشاط الاقتصادي نحو التطور.

ضمن الحالة العراقية ونتيجة للأوضاع غير المستقرة على المستوى الامني والاقتصادي والاجتماعي فضلا عن غياب الرؤية الاقتصادية المناسبة فيه فان الامر يتطلب التعاطي بإيجابية مع عملية جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من اجل تنشيط مفاصل الاقتصاد، اذا ما علمنا ان عملية جذب الاستثمارات تتطلب توفير بيئة استثمارية جاذبة و ان هذه البيئة تتأثر بمجموعة من العوامل الخارجية والداخلية.

العوامل الخارجية تتكون من ثلاثة جوانب هي الموقع الجغرافي وطبيعة الموارد الطبيعية ووفرتها ومن ثم عدد السكان فكلما كانت هناك وفرة وتنوع في الموارد وعدد سكان مناسب فضلا عن موقع جغرافي ذي اهمية استراتيجية فان ذلك يعد عوامل لجذب الاستثمارات، من خلال هذه العوامل فان العراق يتمتع بعوامل خارجية متميزة اذ تتوافر لديه العوامل كافة التي تجعله في مقدمة الدول الجاذبة للاستثمارات. أما العوامل الداخلية المؤثرة على عملية جذب الاستثمارات ومدى توافرها في العراق فهنا تكمن المشكلة اذ يعاني العراق من تدني قدراته على توفير تلك العوامل التي يمكن تحديد أهمها بالاتي (عباس، ٢٠١٠، ٩) :

١- غياب الأمن والاستقرار مما جعل العراق بيئة طاردة للاستثمارات.

٢-التردي والتهالك الذي اصاب البنية التحتية للاقتصاد العراقي نتيجة الحروب والحصار.

٣-استشراء الفساد الاداري والمالي بكل مفاصل الدولة.

٤-قدم وتخلف التكنولوجيا المستخدمة في المصانع والمشروعات العاملة ضمن القطاعات الرئيسة للاقتصاد العراقي.

٥-غياب وانحسار دور القطاع الخاص وهروب رؤوس الاموال العراقية للخارج.

٦-الاجراءات الادارية والبيروقراطية المرافقة لعملية الحصول على الموافقات لتأسيس مشروعات استثمارية، في حين ان في دول اخرى يتم استخدام اسلوب النافذة الواحدة لمنح اجازة الاستثمار.

٧- عدم كفاية وكفاءة الترويج الاعلامي وانحسار الثقافة المجتمعية لقبول نلك الاستثمارات وان جزءاً كبيراً من ذلك يعود لطبيعة النظام السابق الذي كان يرفض دخول الاستثمارات الاجنبية ولا يمنحها الفرص ضمن القطاعات الاقتصادية في العراق.

٨-غياب الخريطة الاستثمارية التي من خلالها يحدد عدد ونوعية المشروعات وتوزيعها الجغرافي التي من الممكن انشاؤها في العراق وتقديمها على انها فرص استثمارية امام رؤوس الاموال الاجنبية خصوصا ضمن القطاعات الانتاجية.

مع هذه الشواغل التي حددت من قدرة العراق في جذب الاستثمارات الاجنبية إلا ان الحكومة العراقية قد هيأة الاطر القانونية والتشريعات التي جاءت من اجل توفير الحماية اللازمة وزرع الطمأنينة والأمان عند المستثمرين، لهذا جاء قانون رقم (١٣) لعام ٢٠٠٦ والذي منح المستثمرين العديد من المكاسب منها(جريدة الوقائع العراقية، ٢٠٠٧، ٤٠٣١) :

١- امكانية المستثمر الاحتفاظ بالأرض مقابل مقدار مالي يحدد بينه وبين مالك الارض دون مضاربة وعلى وفق الضوابط التي تحددها الهيأة الوطنية للاستثمار، اما بالنسبة للأراضي المخصصة للمشروعات السكنية فيتم تسهيل عملية التخصيص على ان يتم تمليك الوحدات السكنية بعد انجاز المشروع للعراقيين.

٢- يسمح القانون للمستثمر باستخراج رأس المال الذي ادخله للعراق مع الفوائد والأرباح التي يحصل عليها.

٣- يجيز القانون للمستثمر بالتعاملات المالية بالأسهم والسندات المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية.

٤- يسمح القانون للمستثمر استقدام وتوظيف العمالة غير العراقية في حالة عدم توافر المؤهلات اللازمة عند الكوادر الموجودة في سوق العمل العراقية.

٥- تسهيل مهمة الدخول والإقامة والخروج للمستثمرين والعاملين غير العراقيين من العراق واليه مع امكانيتهم في تحويل مدخراتهم المالية المتأتية من رواتب وأجور وتعويضات الى الخارج.

٦- يضمن القانون عدم حصول اي من الاجراءات التي تعمل على مصادرة او تأميم المشروعات الاستثمارية كلا أو جزءاً الا بصدور حكم قضائي.

٧- ضمن اطار الاعفاء الضريبي اشار القانون الى ان المشروع الذي يحصل على إجازة تأسيس استثماري سيحصل على اعفاءات ضريبية لمدة (٣) سنوات بالنسبة للموجودات المستوردة للمشروع وإعفاء ضريبي اخر لمدة (١٠) سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري.

ان عملية جذب الاستثمارات للعراق وعلى الرغم من المصاعب والشواغل التي ذكرناها ومع توافر الاطار القانوني فان الامر لا يمنع من امكانية الحصول على فرص استثمارية خصوصا ضمن القطاعات الخدمية بل وحتى الانتاجية، اذا ما علمنا ان فرص الاستثمار التي قدمها القطاع النفطي والمعروفة بجولات الترخيص وعلى الرغم

من الاشكالات وعلامات الاستفهام المرتبطة بتلك العقود إلا انها مستمرة بالعمل كونها تعمل في مناطق نائية من الممكن توفير الجانب الامني لاستمرارها بالعمل، فضلا عن ذلك فان امكانية جذب الاستثمارات للعراق تأتي ايضا من خلال طبيعة السوق العراقية التي لديها القدرة على احتواء واستهلاك مخرجات تلك المشروعات كون ان السوق المحلية متخمة بالسلع المستوردة مما يزيد من فرص نجاح المستثمر الاجنبي داخل العراق للحصول على فرص تحقق الأرباح بعد ان يوفر و يزيد الانتاج والدخول في منافسة مع المنتجات المستوردة مع امكانية اصدار تشريعات تدعم المنتج المحلي لتلك المشرعات من خلال سياسة ضريبية مواتية لتقنين الاستيراد من السلع الاجنبية. يأتي بعد ذلك طبيعة المجتمع العراقي الذي يغلب عليه طابع الشباب وهو ما يعني امكانية تأمين متطلبات سوق العمل وتوفير اليد العاملة المحلية وبمختلف انواعها ومهاراتها بعد ان يوفر لها برامج التدريب والتأهيل، كما يتميز العراق وكنقطة جذب للاستثمارات بالوفرة الكبيرة لمصادر الطاقة وخصوصا ما يتعلق منها بالمشتقات النفطية والغاز والتي يمكن الحصول عليها بتكاليف منخفضة بالمقارنة مع العديد من الدول فذلك يعني ضمنا تخفيض مستوى التكاليف وإمكانية زيادة الارباح للمستثمر.

ان جذب الاستثمارات للعراق وعلى الرغم من كل المصاعب والشواغل فضلا عن ما يتمتع به العراق من مميزات إلا ان مقدار الاستثمارات المتدفقة والداخل ضمن اطار النشاط الاقتصادي العراقي لم تكن بمستوى الطموح ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (٢) الذي يبين التدفقات التي دخلت للعراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٣ اذ يشير الجدول الى ان هناك زيادة بالتدفقات المالية الواردة للعراق ضمن اطار الاستثمارات الاجنبية إلا انها لا تشكل نسبة جيدة من قيمة الاستثمارات الاجمالية الواردة لدول غرب آسيا، فبعد ان ازداد الاستثمار الاجنبي عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو ٢٣٣% إلا انه لن يشكل سوى ٠.٠٨% من اجمالي التدفقات الاستثمارية المتحققة لدول غرب آسيا، عند عام ٢٠٠٨ وبعد ان تجاوزت التدفقات المالية للاستثمارات الاجنبية الواردة للعراق حاجز المليار دولار وبمعدل نمو وصل الى ٩٥% عن عام٢٠٠٧ إلا انه لن يشكل سوى ٠.٠١% من قيمة الاستثمارات لدول غرب اسيا التي قد تجاوزت ٩٣ مليار دولار التي.

جدول (٢)

التدفقات الاستثمارية للعراق ودول غرب اسيا ومعدل نمو تلك الاستثمارات(مليون دولار-نسبة مئوية)

السنة	التدفقات للعراق	معدل النمو%	التدفقات لغرب اسيا	معدل النمو%
٢٠٠٤	٩٠	----	١٨٥٨١	----
٢٠٠٥	٣٠٠	٠.٢٣٣	٣٤٤٦١	٠.٨٥
٢٠٠٦	٣٩٤	٠.٣١	٦٧١٢٧	٠.٩٤
٢٠٠٧	٩٧٢	٠.١٤٦	٧٨١١٢	٠.١٦
٢٠٠٨	١٨٥٦	٠.٩٠	٩٣٥٤٧	٠.١٩
٢٠٠٩	١٥٩٨	٠.١٣-	٧١٨٨٥	٠.٢٣-
٢٠١٠	١٣٩٦	٠.١٢-	٦٠٨٦٨	٠.١٨-
٢٠١١	٢٠٨٢	٠.٤٩	٥٣٢١٥	٠.١٢-
٢٠١٢	٢٣٧٦	٠.١٤	٤٨٤٥٨	٠.٠٨-
٢٠١٣	٢٨٥٢	٠.٢٠	٤٤٢٨٢	٠.٠٨-

المصدر: الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، سنوات متعددة، صفحات مختلفة.

ازدادت بمعدل ١٩%، وهذه الزيادة في قيم التدفقات الاستثمارية جاءت متوافقة مع منح تراخيص لشركات الهاتف النقال. ثم تجاوزات التدفقات الاستثمارية التي دخلت للعراق حاجز ٢ مليار دولار عام ٢٠١١ وقد شكلت ٠.٠٣% من قيمة التدفقات الاستثمارية لدول غرب اسيا وان هذه الزيادة حصلت بالتوافق مع الانطلاق الفعلي لجولات التراخيص النفطية فضلا عن التوسع في العديد من المشروعات الخدمية والسياحية.

من خلال الجدول يتبين ان هناك زيادة في التدفقات الاستثمارية التي تزيد من فرص تطوير الاقتصاد العراقي وإمكانية تحقيق الاصلاح الاقتصادي وان العمل على زيادة هذه التدفقات وجعلها ضمن اطارها الطبيعي والمقبول الذي يؤثر ويزيد من قدرة العراق من تحقيق مسارات الاصلاح وان ذلك يتطلب العمل وإتباع السبل الكفيلة واللازمة لتعزيز مرتكزات البيئة الاستثمارية التي يمكن حصرها بالاتي :

١-توجيه الاستثمارات باتجاه القطاعات الانتاجية بشكل واسع وخصوصا لقطاعي الصناعة والزراعة من اجل اصلاح الاختلال الهيكلي وتحقيق النمو المتوازن لمختلف القطاعات وتحسين مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

٢-توفير وتهيئة متطلبات البيئة الامنة للاستثمارات المتوقع استقدامها وإبعادها عن الصراعات السياسية والعسكرية، فضلا عن تهيئة الاجواء على المستوى الاجتماعي والاقتصادي لقبول فكرة دخول تلك الاستثمارات الاجنبية وإبراز اهميتها في تطوير الانشطة الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم تأثيرها في تحسين المستوى المعيشي.

٣-تحديد خريطة واضحة المعالم تتضمن اهم المشروعات التي سيتم اختيارها للاستثمار وان تكون قائمة على اساس التوافق مع قدرات العراق وحاجته لتلك المشروعات من اجل الحصول على افضل النتائج والمخرجات ومن ثم دورها في تحريك النشاط الاقتصادي باتجاه النمو والتطور.

٤-تفعيل اجراءات الشفافية والنزاهة بالتعامل مع المشروعات الاستثمارية المختلفة وتقليل مظاهر الرشوة والعمولات من اجل تقليل معدل التكاليف التي تتحملها تلك المشروعات وفي الوقت ذاته فان ذلك يزيد من فرص تحقيق وزيادة الارباح وهذا يعمل على توسيع تلك الاستثمارات وتطويرها الامر الذي ينعكس فيما بعد ارتفاع نسب مشاركتها بعملية الاصلاح الاقتصادي في الاقتصاد العراقي.

٥-تقليل الاجراءات الادارية من خلال استخدام اسلوب النافذة الواحدة لمنح الاجازات الاستثمارية وخلق الارادة الحكومية في توجيه مسار الاستثمارات وتحديد حجمها ومكوناتها واثارها الايجابية على الاقتصاد العراقي.

٦-الحد من امكانية نشوء قوة احتكارية من قبل الشركات الاستثمارية الاجنبية عن طريق فتح المجال امام التنافس بين الشركات المختلفة، فضلا عن امكانية اشراك المستثمرين العراقيين كشركاء للمستثمرين الاجانب من اجل تطوير الخبرات والقدرات العراقية ضمن اطار القطاع الخاص وتفعيل دوره من اجل تحقيق التنمية والتطور.

المطلب الرابع : استخدام برامج الخصخصة.

امكانية نجاح عملية الاصلاح الاقتصادي في العراق يمكن ان تمر من خلال تطبيق برامج الخصخصة التي يمكن تعريفها على انها مجموعة الاجراءات المتكاملة التي تهدف الى الاخذ بنظام الية السوق من اجل تحقيق النمو ومن ثم التنمية لهذا فان هذه السياسات و الاجراءات تعمل على اعادة النظر بدور الدولة المتمثل بالقطاع العام مع

القطاع الخاص في ادارة النشاط الاقتصادي(محمد، ٢٠١١، ٣٨)، مما يعني جعل القسم الاكبر والأوسع من النشاطات بيد القطاع الخاص.

تطبيق برامج الخصخصة وتحقيق النجاح لها يمكن أن يحصل من خلال تطبيقها ضمن احدى الحالات التالية (القريشي، ٢٠٠٩، ٣٣) :

١- الخصخصة السريعة او الكاملة وفيها يتم بيع الملكية العامة للمشاريع للقطاع الخاص وتصفية المشروعات غير الكفوءة والتابعة للقطاع العام.

٢- الخصخصة الجزئية وضمن هذا النوع يتم الابقاء على الملكية الحكومية للمشروعات العامة مع تأجير جزء منها أو بعضها للقطاع الخاص.

٣- الخصخصة الضمنية اذ تتميز هذه الطريقة ببقاء المشروعات العامة مملوكة للقطاع العام إلا ان طريقة الادارة تتغير باتجاه التحول نحو استخدام اساليب وأدوات القطاع الخاص المتمثل بآلية السوق بعد ان يتم تبني الاجراءات اللامركزية.

إن نجاح برامج الخصخصة يعتمد بالدرجة الاساسية على مقدار الرغبة والجدية الموجودة لدى السلطات المعنية بإدارة النشاط السياسي والاقتصادي في العراق فضلا عن ما متوافر من بيئة آمنة وجاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب وان ذلك متأتٍ من اهمية وطبيعة الاهداف التي يمكن تحقيقها عند تطبيق برامج الخصخصة اذ يمكن حصر تلك الاهداف بالاتي(الجبوري، ٢٠٠٩، ١٩٩):

١-تعزيز الكفاءة الاقتصادية بعد ان يتم رفع كفاءة ادارة المشروعات التي تحول للقطاع الخاص.

٢-خلق المنافسة بين مختلف المشروعات في مجال الانتاج وإبعاد الاحتكار عن الاسواق.

٣-تقليل الاعباء المالية على الموازنات العامة ومن ثم تقليل مستوى العجز وما يترتب عليه من آثار سلبية.

٤-فتح المجال أمام الدولة بتوجيه الانفاق العام لقطاع الخدمات ذات الاهمية وفي مقدمتها الصحة والتعليم فضلا عن توجيه جزء الانفاق لتحسين وتطوير البنية التحتية اذا ما علمنا من ان هذه البنية في العراق تعاني من مشكلات عديدة اهمها الاندثار والتقادم.

٥-توسيع وتنويع قاعدة الملكية للمشاروعات الانتاجية والخدمية ضمن اطار الاقتصاد العراقي مما يزيد من فرص تحقيق النمو الاقتصادي.

٦- زيادة قدرة الاقتصاد العراقي في جذب الاستثمارات الاجنبية وتوسيع النشاط التجاري وحركة رؤوس الاموال وتوسيع فرص العمل وانعكاس ذلك على تحسين المستوى المعيشي.

٧-تسهم عملية مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال الخصخصة الى خفض الديون المترتبة على المشروعات المشمولة بهذه البرامج بعد تطبيق احد الاليات سواء بتحويل ملكيتها للجهات الدائنة او من خلال عرض اسهم وسندات تلك المشروعات في سوق العراق للأوراق المالية.

من خلال كل ذلك ولأن الرؤية الرئيسة للحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ والتي قد اعلنت نيتها عن تغيير الاطار العام للنشاط الاقتصادي في العراق من المخطط مركزيا إلى آلية السوق والسبب في ذلك هو محاولة معالجة المشكلات الكثيرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ومنها تراجع مساهمة القطاعات الانتاجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والاعتماد على مساهمة القطاع النفطي، انحسار وتقييد دور القطاع الخاص المتزامن مع

هروب رؤوس الاموال العراقية للخارج، ارتفاع معدلات البطالة، تدني وانخفاض المستوى المعيشي، فضلا عن تهالك البنية التحتية لجميع القطاعات سواء الانتاجية ام الخدمية، ويرافق كل ذلك الاستشراء الواسع والكبير للفساد الاداري والمالي وضعف المحاسبة الذي تزامن مع غياب الامن والاستقرار. هذه المشكلات جعلت مسألة تبني برنامج الخصخصة يسهم في ايجاد الحلول اللازمة للخروج من الازمة الحالية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، ولكن الخروج والابتعاد عن المشكلات ثم الانطلاق نحو تحقيق افضل المؤشرات الاقتصادية يتطلب تأمين عدد من الخطوات المهمة لضمان تطبيق ناجح لبرامج الخصخصة ومن بين هذه المتطلبات(ديوب، ٢٠٠٦، ٢١) :

١-اعادة النظر في حزمة القوانين والأنظمة النافذة على ان يرافق ذلك تقليل الاجراءات الادارية والبيروقراطية بعمليات تحويل ومنح المشروعات للقطاع الخاص المحلي او الاجنبي، فضلا عن تعزيز الانظمة الرقابية للحد من تفشي الفساد الاداري والمالي.

٢-توفير البيئة الاقتصادية المناسبة التي تعمل على تشجيع الملكية الخاصة مع توفير متطلبات الامن والحماية للمحافظة على تلك الممتلكات.

٣-زيادة مساحة الحوافز وتقليل مستوى الضريبة والرسوم الكمركية المفروضة على مختلف المشروعات سواء الانتاجية ام الخدمية للقطاعات كافة الاقتصادية والاجتماعية.

٤-العمل على تطبيق برامج الخصخصة وفق توقيتات زمنية اي ان يتم تحويل ملكيه المشروعات للقطاع الخاص بتوقيتات زمنية مناسبة لكي تتمكن السوق المالية في استيعاب هذه المشروعات وتأمين المتطلبات المالية لها.

٥-وضع خطة واضحة المعالم المشروعات المزمع خصخصتها تقوم على اساس الاولويات للمشروعات الانتاجية والخدمية وحسب القطاعات وعلى وفق المشكلات التي يعاني منها، اذ تعطى الاولوية للمشروعات التي بإمكانها انتاج السلع والخدمات بتوقيتات سريعة مما يزيد من عرض هذه السلع والخدمات في الأسواق وتقليل الاستيراد منها، فضلا عن سرعة عمل هذه المشروعات سيزيد فرص العمل للحد من ظاهرة البطالة ومن ثم الانتقال لخصخصة المشروعات التي تحتاج لوقت أطول للحصول على مخرجاتها.

٦-أن يكون تمويل هذه المشروعات على عاتق القطاع الخاص وبدون اي دعم وتمويل من الدولة ولكن من الممكن ان يتم تداول اسهم تلك المشروعات في الاسواق المالية المحلية لتوفير الدعم والتمويل من خلال جذب المدخرات المحلية والأجنبية.

٧-تهيئة الاجواء فيما يخص الرأي العام على المستوى الحكومي والشعبي وتوجيه الاعلام المرئي والمسموع من اجل ان تحظى برامج الخصخصة بالقبول والرضا مما يزيد من فرص نجاحها.

ان تطبيق برامج الخصخصة في العراق سيسهم في تعزيز قدرة الاقتصاد في جوانب عديدة اذ تعد هذه البرامج من الوسائل المهمة لجذب الاستثمارات الاجنبية ومن قبلها المحلية وان ذلك يحصل عن طريق بيع وتحويل ملكية الاصول الانتاجية للمشروعات، اكثر قبولا للمستثمرين من انشاء المشروعات جديدة تبدأ من الصفر فالمشروعات التي تباع بطريقة الخصخصة قد تحتاج لبعض التعديلات ومن ثم دخول مرحلة الانتاج وطرح منتجاتها بالأسواق مما يجعل المدة اللازمة للانطلاق والعمل بهذه المشروعات مدة زمنية قليلة وهو ما يعني امكانية الحصول على الارباح بصورة اسرع وتقليل فترة الاسترداد للمستثمرين وفي الوقت ذاته فان تحويل ملكية المشروعات للقطاع الخاص والشروع بعملية الانتاج للسلع والخدمات سيزيد من عرض السلع والخدمات في السوق المحلية وضمن

اطار المنافسة بمجال عرض السلع والخدمات فان ذلك يؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار فضلا عن زيادة الطلب على السلع المنتجة محليا يقلل الطلب على السلع المستوردة وهو ما يزيد من المردود الايجابي على الميزان التجاري بعد ان يتم تخفيض قيمة الاستيراد وتقليل نسب العجز.

الجانب الاخر للموضوع هو عند تشغيل المشروعات ضمن اطار برامج الخصخصة ومن قبل القطاع الخاص سيؤدي الى توفير عدد كبير من فرص العمل المتزامن مع تطوير قدرة وكفاءة العاملين وانعكاس ذلك على تحسين المستوى المعيشي وخصوصا مع ما موجود من ارتفاع بمعدل البطالة في العراق وبين مختلف الشرائح. اما ما يتعلق بالعبء المالي على الموازنات الحكومية وتقليل نسب العجز فيها وعلى الرغم من الارتفاع الكبير بحجم الموازنات العامة للعراق التي تصل في قيمتها لأكثر من قيمة موازنات عدد من دول الجوار مجتمعة فان تطبيق برامج الخصخصة تجنب الحكومة العراقية العبء الواقع على موازنتها بعد ان تحول ملكية المشروعات المشمولة بالخصخصة وانتقال اعباء عمليات التمويل والتشغيل والإدامة لتلك المشروعات على المستثمرين من القطاع الخاص، اذ يتم تمويل تلك المشروعات اما بصورة مباشرة من قبل المستثمرين او بالاقتراض من الاسواق المالية الداخلية والخارجية، وهذا يعني ضمنا رفع قدرة الدولة في توجيه الانفاق العام للمشروعات الخدمية ذات الاهمية وخصوصا ضمن اطار قطاعي الصحة والتعليم اللذين يعانيان من تردي مستوى وكفاءة الخدمات التي تقدمها اذ يعود السبب في ذلك الى قلة التخصيص المالي وغياب الدعم واستشراء الفساد. كما ان تحويل الانفاق العام لتمويل المشروعات على عاتق المستثمرين ومن خلال برامج الخصخصة سيسهم في زيادة قدرة الحكومة في توجيه جزء من تمويلها لدعم عمليات اعادة تأهيل البنية التحية وإنشاء م المشروعات جديدة ولمختلف القطاعات سواء الانتاجية ام الخدمية منها الطرق والجسور والسدود والموانئ والمطارات ومحطات المياه والكهرباء.

من خلال كل ذلك فان تبني برامج الخصخصة سيسهم بقدر معين في امكانية تحقيق الاصلاح الاقتصادي في العراق من خلال زيادة مساهمة القطاع الخاص و تفعيل مشاركة مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية وزيادة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وزيادة مستوى التنوع في الاقتصاد العراقي.

المطلب الخامس : خلق التوافق بين السياسة المالية والنقدية.

ان تحقيق الاصلاح الاقتصادي لابد ان يمر من خلال ضبط مسار السياسة المالية والنقدية وخلق حالة التوافق بينهما من اجل بلوغ النمو والتطور، ولان الاتجاه العام للدولة في العراق قد اخذ منحى التحول الى الية السوق بعد عام ٢٠٠٣ ومع غياب الاستقرار لمختلف جوانب الحياة فضلا عن غياب الامن الا ان المؤشرات العامة تشير إلى إن هناك اجراءات تم اتخاذها لكي يتم توجيه الاقتصاد الى المسار الجديد ومن خلال السياستين المالية والنقدية. تفعيل وتنشيط النشاط الاقتصادي والاجتماعي وعبر السياسية المالية والنقدية يمكن تتبعه من خلال الاتي.

١-السياسة المالية:

ان الهدف من تنفيذ مفردات السياسة المالية هو تحقيق التطور والنمو ومن ثم الاستقرار من خلال استخدامها لأدوات الانفاق الكلي والإيراد الكلي، وبسبب عدم وضوح الرؤية على الصعيد الاقتصادي وما يرتبط بها من جوانب الحياة الاخرى ومنها الجانب الاجتماعي في العراق نلاحظ ان اتجاهات السياسة المالية قد اخذت اتجاها تصاعديا وعلى الرغم من التذبذب في حجم الموازنات العامة. ان هذا التوسع كان نتيجة طبيعية لارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية والرغبة الكبيرة لدى الطبقة السياسية في زيادة الرواتب و الاجور وتحسين المستوى المعيشي، ولكن

الذي حصل هو غياب الرؤية السليمة المتوافقة مع متطلبات الواقع في توجيه الانفاق العام والذي كان من اهم اسبابه استشراء الفساد الاداري والمالي بصورة كبيرة جدا اذ هيمن على كل مفاصل الدولة ولمختلف القطاعات الانتاجية والخدمية.

ما يؤكد النهج التوسعي في الانفاق العام هو ما جاء بالجدول (٣) والذي يبين حجم الانفاق الكلي والإيراد الكلي فضلا عن نسبة العجز، اذ يبين ان الانفاق العام قد ازداد بنحو ٢٠ تريليون دينار من عام ٢٠٠٦ الى ٢٠٠٧ في حين ان الايراد الكلي لم يزدد إلا بنحو ٤ تريليونات دينار بالمقابل وإن نسبة العجز ازدادت بنحو ٨% بين السنتين فقد تجوز قيمة العجز ٩ تريليون دينار عام ٢٠٠٧ بعد ان كان ٤.٥ تريليونات دينار عام ٢٠٠٦.

مع حدوث ازمة الرهن العقاري التي قد اثرت ارتداداتها في كل الاقتصادات العالمية ومنها الاقتصاد العراقي من خلال التغيير الكبير بأسعار النفط فبعد ان كان السعر ٥٧.٩ دولاراً عام ٢٠٠٦ ازداد الى ٩٢ دولاراً عام ٢٠٠٨ ومن ثم انخفض بنسبة ٣٣% اذ بلغ ٦٠ دولار عام ٢٠٠٩ (اوبك، ٢٠١٤، ٨٢). مع هذا التغيير بأسعار النفط الا ان الانفاق الحكومي ازداد ليتجاوز ٨٠ تريليون دولار عام ٢٠٠٩ مما جعل نسبة العجز تتجاوز ربع حجم الموازنة اذ بلغت ٢٧% وبمبلغ وصل الى اكثر من ٢٣ تريليون دينار وان نسبة العجز هذه هي اكثر من ضعف نسبة العجز للعام السابق. عام ٢٠١٢ تجاوز الانفاق في العراق حاجز ١٠٠ تريليون دينار إلا ان نسبة العجز قد انخفضت الى ٠.١١% وبقيمة ١٣ تريليون دينار والسبب بذلك زيادة اسعار النفط اذ تجاوز حاجز ١٠٧ دولارات وهو اعلى سعر بلغه النفط(اوبك،٢٠١٤، ٨٢). عام ٢٠١٣ لم تختلف الامور كثيرا اذ سجل الانفاق الحكومي اكبر مقدار بعد ان تجاوز ١٣٦ تريليون دينار وبعجز قدر بنحو ١٧ تريليون دينار، إلا ان الاوضاع لم تستمر كما في السنوات السابقة اذ اخذ حجم الاتفاق الحكومي بالانخفاض والذي حل نتيجة اجتاح الارهاب (داعش) ثلث أراضي العراق فضلا عن انخفاض اسعار النفط فقد انخفض سعر برميل النفط الى ما دون ٥٠ دولار مما دفع الحكومة العراقية لتخفيض الانفاق العام الى ١١٩ تريليون دينار عام ٢٠١٥ وبأكبر عجز سجل خلال مدة الجدول فقد تجاوز ٢٥ تريليون دينار وبنسبة عجز بلغت ٢١% من حجم الموازنة، استمر بعد ذلك الانخفاض في حجم الانفاق العام الا ان نسبة العجز

جدول(٣)

الانفاق الكلي والإيراد الكلي ونسبة العجز للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٧ (تريليون دينار – نسبة مئوية)

السنة	الانفاق الكلي	الايراد الكلي	نسبة العجز
٢٠٠٦	٤٢.٤	٣٧.٨	٠.١٠
٢٠٠٧	٥١.٣	٤١.٧	٠.١٨
٢٠٠٨	٦٠.٥	٥٣.٨	٠.١٢
٢٠٠٩	٨٦.٤	٦٣.٠	٠.٢٧
٢٠١٠	٨٤.٦	٦٢.٧	٠.٢٦
٢٠١١	٩٦.٦	٨٠.٩	٠.١٦
٢٠١٢	١١٦.١	١٠٢.٣	٠.١١
٢٠١٣	١٣٦.٤	١١٩.٢	٠.١٢
٢٠١٥	١١٩.٤	٩٤.٠	٠.٢١
٢٠١٦	١٠٥.٨	٨١.٧	٠.٢٢
٢٠١٧	١٠٠.٦	٧٩.٠	٠.٢١

المصدر، وزارة المالية، دائرة الموازنات، الموازنة الاتحادية (سنوات متعددة)، (صفحات مختلفة).

بقيت تدور حول ٢٠% والسبب هو الانخفاض المتوافق في الايرادات الكلية.

نلاحظ من خلال الجدول ان هناك ارتفاعاً في حجم الانفاق العام والذي قد تزامن مع الرغبة في تحقيق التطور ولمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الا ان النتائج لم تكن بالمستوى المطلوب ويعود ذلك لأسباب عديدة اولها استشراء وتوغل الفساد بمختلف مفاصل الدولة ولكل القطاعات الذي ادى الى تبذير وإهدار نسبة كبيرة من الانفاق فقد كان هناك تخصيص مبالغ كبيرة لمشروعات مختلفة يتم صرف تلك المبالغ ولم يتم اكمال تلك المشروعات او يتم توقف العمل بها بعد استنفاد كامل التخصيص المالي لها وقد وصل الحال الى ذهاب الاموال لمشروعات وهمية ليس لها وجود، وضمن الاتجاه نفسه المتعلق باستشراء الفساد وعلى الجانب الاخر والمعني بالإيرادات فان الاموال المستحصلة لم توازِ قيمة وكمية السلع المستوردة اذ يتم التلاعب والتغيير بقيمة الضرائب والرسوم المفروضة على تلك السلع مما اثر سلبا في مقدار الايرادات الحكومية. يأتي بعد ذلك عملية هدر المال العام من خلال الترهل والتضخم في عدد الموظفين فقد وصل عددهم الى اكثر من ٢.٨ مليون عام ٢٠١٧ (وزارة المالية،٢٠١٧، ٤٤)، يضاف اليهم اعداد المتقاعدين والمستفيدين من برامج الاعانات والمنح وشبكات الحماية الاجتماعية. السبب الثاني الذي اسهم في زيادة الانفاق العام وعدم تحقيق الفائدة المنشودة من هذه الزيادة هو عملية مواجهة التطرف والإرهاب الذي قد بلغ ذروته عام ٢٠١٤ إذ توغل (داعش) في الاراضي العراقية واحتل ثلث مساحة العراق، لذلك فان مواجهة اختلال الامن قد اثقل كاهل الموازنات العامة من خلال توجيه الانفاق للحصول على الاسلحة والاعتدة والمعدات العسكرية الساندة فضلا عن الاستمرار بتخصيص الدرجات الوظيفية الجديدة للمؤسسات المعنية بفرض الامن والاستقرار خصوصا المرتبطة منها بوزارتي الدفاع والداخلية.

وعلى الرغم من كل ذلك إلا ان السياسة الحكومية في الجانب المالي اتخذت العديد من التدابير والإجراءات لتصحيح مسار تلك السياسة وتمكينها من بلوغ وتحقيق اهدافها ففي عام ٢٠٠٤ تم اصدار قانون الدين العام الذي من خلاله تم تنظيم عمليات بيع الاوراق المالية على وفق الية السوق كما تم اصدار الامر الخاص بالتعديلات الضريبية خصوصا ما يتعلق منها بالقطاع الخاص وكعملية تشجيعية اذ تم تخفيض الضرائب من ٤٠% الى ١٥% وذلك لرفع قدرة هذا القطاع في تامين متطلبات السوق المحلية من منتجات كما ان تقليل نسب الضرائب سيسهم في زيادة الارباح وهو ما يعني ضمنا زيادة امكانية القطاع الخاص في تأمين متطلبات التمويل الاستثماري للتوسع بالمشروعات القائمة او إنشاء مشروعات جديدة، اما الفائدة الاخرى من عملية تخفيض الضرائب فتأتي من خلال تقليل عمليات التهرب الضريبي(سلمان وغيدان، ٢٠١٤، ١١٣-١١٤).

ضمن مسار اجراءات تعديل السياسة المالية وجعلها متوافقة مع طبيعة المرحلة وبعد دخول العراق في مجال الاقتراض من المؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي الذي قد حدد حزمة من الاجراءات التقشفية الداعمة لبرامج الاصلاح الاقتصادي كجزء من عملية منح القروض فقد اتخذ العراق اجراءات تخفيض الدعم الحكومي اذ تجلى ذلك من خلال دعم الفلاحين وأسعار الكهرباء والمشتقات النفطية التي انخفضت نسبة الدعم من ١١.٢% عام ٢٠٠٤ الى صفر% عام ٢٠١٠ وكذلك الحال بالنسبة لدعم البطاقة التموينية اذ انخفض الدعم من ١٦.٨% عام ٢٠٠٤ الى ٤.١% عام ٢٠١٠ (يونس، ٢٠١٠، ١٦٤).

كل هذه الاجراءات ومحاولة خفض وتقنين الانفاق الحكومي ومحاولة زيادة الايراد سواء عن طريق زيادة الصادرات من النفط والغاز ام من خلال تفعيل الضوابط والإجراءات المتخذة للحد من الهدر الحاصل للضرائب والرسوم والتي

تحصل كما أشرنا نتيجة الفساد وضعف عمل الحلقات الادارية العاملة في هذا المجال، تبقى اجراءات السياسة المالية بحاجة الى رؤية علمية متلائمة مع الواقع وطبيعة الظروف المحيطة بالاقتصاد العراقي سواء الداخلية ام الخارجية من اجل اعادة توزيع التخصيص المالي وكيفية تحفيز الاستثمار وزيادة الانشطة للقطاعات الانتاجية والخدمية من اجل زيادة فرص النمو والتطور وتحقيق التنمية والاستقرار.

٢-السياسة النقدية.

الجانب الاخر الذي من خلاله يتم تحريك النشاط الاقتصادي ورفع قدرة العراق في تحقيق الاصلاح والتطور هو السياسة النقدية التي يقوم عليها وينفذها البنك المركزي العراقي حاله في ذلك حال بقية البنوك المركزية في العالم خصوصا بعد عام ٢٠٠٣ اذ حصل البنك المركزي على الاستقلالية التامة من اجل تمكينه من تحديد وضبط مسار النشاط الاقتصادي فقد وفرت هذه الاستقلالية الغطاء اللازم والأرضية الملائمة لتطبيق مفردات السياسة النقدية من اجل تحقيق اهدافها التي تنحصر في بلوغ الاستقرار للمستوى العام للأسعار وسعر الصرف للدينار العراقي مقابل العملات الاخرى والحد من ارتفاع معدل التضخم وجعله ضمن حدوده الدنيا فضلا عن الوصول للاستقرار النقدي ومن ثم تشجيع النمو الاقتصادي والذهاب باتجاه التطور والتنمية.

اهمية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والإصلاح الاقتصادي يأتي دورها في تشذيب وتعديل الاختلال الحاصل على الصعيد النقدي وزيادة فاعلية هذه السياسة التي ازدادت اهميتها وتطورت بعد اتخاذ الخطوات التالية (سلمان وغيدان، ٢٠١٤، ١١١-١١٢) :

أ- عملية تبديل العملة وذلك حسب الامر ٤٣ لعام ٢٠٠٣ والذي كان الهدف منه اعادة الثقة للدينار العراقي وليحظى بالقبول العام لدى الجمهور خصوصا بعد تغيير النظام.

ب- اصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لعام ٢٠٠٤ الذي منح البنك الاستقلالية التامة في ادارة السياسة النقدية والعمل على تحقيق اهدافها من خلال استخدام مختلف الادوات والإجراءات المرتبطة بهذه السياسة وهو ما يعزز من فرص تحقيق الاصلاح الاقتصادي.

ت- اصدار الامر ٧٤ لعام ٢٠٠٤ الخاص بقانون الاسواق المالية الذي قد افضى الى تأسيس سوق العراق للأوراق المالية وهيأة الاوراق المالية العراقية اذ كان الهدف من ذلك هو جعل سوق الاوراق المالية مكان منظم يتم فيه تبادل مختلف الاوراق المالية وكما هو موجود في كل دول العالم على ان تعمل هذه السوق على وفق مبدأ المنافسة والشفافية في التعاطي مع الاوراق المالية (الاسهم والسندات) المتداولة في التعاملات ولمختلف انواع المشروعات التي تقوم بطرح اوراقها امام المستثمرين سواء أفراداً أم شركات ام مصارف وبنوك، فضلا عن ان انشاء سوق العراق للأوراق المالية الذي يزيد من فاعلية الاداء الرقابي من خلال مراقبة العمليات التجارية الداخلية والخارجية والحد من حصول الاخطاء والتجاوزات التي قد تحصل نتيجة التعاملات بالأوراق المالية.

ث- اصدار قانون مكافحة غسيل الاموال رقم ٩٣ لعام ٢٠٠٤ فقد كان الهدف من اصدار هذا القانون هو توفير الاجواء الملائمة للحد من انتشار الاموال غير المشروعة التي تؤثر في مسار السياسة النقدية ومن ثم على كل النشاط الاقتصادي بعد ان يتم التأثير في حجم الكتلة النقدية في التداول خصوصا اذا ما تم ادخال مثل هذه الاموال من الخارج الى داخل العراق، لهذا فان صدور مثل هذا القانون يسهم في الحد من تفشي الفساد ضمن الاطار النقدي بعد تفعيل الاجراءات الرقابية ومعرفة مصادر تلك الاموال.

من خلال تلك الخطوات سعت الحكومة الى تحسين وتطوير اداء السياسة النقدية وجعلها ضمن اطارها الصحيح المتوافق مع متطلبات المرحلة التي يمر بها الاقتصاد العراقي اذ سيكون اداء تلك السياسة بالقدر الذي يجعلها تتمكن من العمل ضمن المسارات النقدية باستخدام ادواتها المباشرة وغير المباشرة من اجل تحقيق اهدافها.

فضلا عن كل ذلك استخدم البنك المركزي اداة جديدة في ادارة السياسة النقدية والتي تعرف بمزاد العملة اذ يقوم البنك ببيع العملات الاجنبية (الدولار) للمصارف والمؤسسات والشركات المالية على اساس شروط محددة مسبقا من أجل تمويل الانشطة الاقتصادية خصوصا ما يرتبط منها في مجال الاستيراد، وهنا يقوم البنك المركزي ببيع العملات بطريقتين الاولى هي التحولات الدولية وهي عبارة عن تحويل العملة المباعة الى حسابات خارجية للمصارف من اجل تمويل استيراد القطاع الخاص بصورة رئيسة، الطريقة الثانية هي البيع المباشر بالنقد اذ يتم البيع للمصارف لتمويل حاجات مختلفة منها السفر والعلاج في الخارج مع العلم ان البنك يحدد اعلى سقف للمبيعات من الدولار يوميا من اجل المحافظة على مؤشرات السياسة النقدية وعلى اطارها الصحيح (مرزا، ٢٠١٣، بدون صفحة). ضمن الاطار ذاته تشير الاحصاءات الى ان كمية العملة المباعة من قبل البنك المركزي في مزاد العملة اخذت بالزيادة فبعد ان كانت المبيعات ١٠.٥ مليارات دولار عام ٢٠٠٥ ازدادت لأكثر من الضعف عام ٢٠٠٨ اذ بلغت ٢٥.٩ مليار دولار، ثم استمرت الزيادة لتتجاوز نسبة الزيادة عام ٢٠١٣ نحو ١٠٥% اذ تجاوزت المبيعات حاجز ٥٣ مليار دولار، اما اجمالي مبيعات البنك المركزي للعملة ولغاية عام ٢٠١٤ فقد تجاوز ٣٣٣ مليار دولار (المشهداني، ٢٠١٦، ٢١٢).

إن عدّ مزاد العملة كإحدى الادوات التي من خلالها يتم توجيه السياسة النقدية وتفعيل مساهمتها بالنشاط الاقتصادي يتجلى من خلال (عبد النبي، ٢٠٠٩، ٦) :

أ- يعد مزاد العملة اداة تدخل مباشر لتحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي بعد ان يحدد سعر صرف توازني الامر الذي سينعكس على المستوى العام للأسعار.

ب- المزاد هو وسيلة لتطبيق الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية في ادارة حجم السيولة وتحديد الكتلة النقدية في التداول، لذا فهو احد صور عمليات السوق المفتوحة للسيطرة وتحقيق التوازن في السوق النقدية.

ت- يتصدر المزاد المرتبة الاولى في توفير التمويل من النقد الاجنبي لتامين متطلبات القطاع الخاص من اجل توفير احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات.

ث- يسهم في تحسين القدرة الشرائية خصوصا لذوي الدخل المحدود بعد ان تحقق الاستقرار لسعر صرف الدينار العراقي.

ج-من خلال المزاد تزداد فرص توفير العملات الاجنبية في المصارف التجارية المتعاملة مع المزاد وهو ما يجعلها ذات قدرة على فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وإجراء عمليات التمويل بالعملات الاجنبية مما سيزيد فرص الاستثمار والنجاح والتطور.

ح-عمل المزاد يوسع الوعي الاستثماري لدى المدخرين من الجمهور ويزيد من فرص الاستثمار في مختلف المشروعات الانتاجية والخدمية.

خ-اسهم المزاد في الحد من نمو عرض النقود والعملة المطبوعة من خلال شراء البنك المركزي للعملة الاجنبية المتوافرة لدى وزارة المالية.

وعلى الرغم من كل هذه المميزات التي تحسب لمزاد العملة الا ان هناك من يسجل بعض التحفظ والاعتراض على اجراءات البنك المركزي ضمن اطار مزاد العملة بداعي وجود شبهات فساد، اذ تشير وثيقة صادرة عن ديوان الرقابة المالية الى ان ١٨% من مبيعات المزاد تذهب لتمويل تجارة القطاع الخاص اما النسبة المتبقية وهي ٨٢% من مبيعات البنك فلم يحدد او يعرف مجال استخدامها كما اشارت الوثيقة الى استئثار بعض البنوك والشركات على نسبة عالية من مبيعات المزاد وطبقا لهذه الوثيقة فقد اكد تقرير صادر عن اللجنة المالية النيابية ان مزاد العملة يعد من أوجه الفساد في السياسة النقدية بالعراق (مرزا، ٢٠١٣، بدون صفحة).

مما تقدم لابد ان نشير لو كان هناك نوايا حقيقية في تعديل وتصحيح مسار السياسة النقدية وجعلها ضمن اطارها الصحيح والذي يخدم العراق ويزيد من فرص النجاح في مجال تحقيق التطور والنمو بعد ان تزداد فاعلية هذه السياسة في اجراءات الاصلاح الاقتصادي لابد من ايجاد الحلول المناسبة لثلاث مشكلات هي (النصيري، ٢٠١٧، بدون صفحة) :

أ- مواجهة عمليات غسيل الاموال والحد من هذه الظاهرة من خلال السيطرة والمراقبة لعمل المصارف والمؤسسات والشركات المالية فضلا عن متابعة عمل الاسواق المالية.

ب- التأكيد على معرفة مصادر الاموال وحركتها من اجل اتخاذ التدابير الوقائية لإجهاض اي محاولة من محاولات تمويل الارهاب سواء كانت حركة الاموال خارجية ام داخلية.

ت- التأكيد على المحافظة والسلامة لإجراءات العمليات النقدية خصوصا ما يتعلق منها ببيع العملات الاجنبية في مزاد البنك المركزي بعد ان تحدد القواعد الخاصة بالتعامل السليم والنظيف وفي اجواء الرقابة والشفافية.

إن تحديد وتأطير السياسة المالية والنقدية من اجل المساهمة بعملية الاصلاح الاقتصادي لابد ان تمر عن طريق حصول التوافق بين اجراءات عمل كل من السياستين اذ ينبغي ان تكون هناك اجراءات للسياسة المالية المحددة وغير التوسعيه في الانفاق خصوصا في جانبه التشغيلي وزيادة الانفاق في جانبه الاستثماري مع تبني خطوات تحسن من الاداء في مجال جباية الضرائب والرسوم وهو ما يزيد من الوعاء الضريبي. اما بخصوص السياسة النقدية فأمامها تحدٍ كبير يتمثل بالاستمرار والمحافظة على حجم الكتلة النقدية في التداول فضلا عن تحسين سعر صرف الدينار العراقي ومن ثم خلق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والحد من ارتفاع معدل التضخم، ان تحقيق كل ذلك يمر من خلال استخدام البنك المركزي لأدواته المباشرة وغير المباشرة، من خلال كل ذلك سيكون بالإمكان تحديد السياسة النقدية وبالتوافق مع اجراءات السياسة المالية المتمثلة بالإنفاق العام والسياسة الضريبية ثم توفير الاجواء الملائمة لنجاح عملية الاصلاح الاقتصادي. فرص نجاح عملية الاصلاح الاقتصادي في العراق يمكن ان تحصل على الرغم من ما موجود من مشكلات اقتصادية واجتماعية تواجه هذه العملية ولكن لابد من السير وعدم التوقف، وان البدء بالعمل ينبغي ان يكون على اساس خطط وبرامج معدة مسبقا على وفق رؤية علمية تأخذ بالحسبان القدرات والإمكانات الايجابية الموجود في العراق والتي في مقدمتها الموارد الطبيعية وكذلك تحديد اهم المشكلات والشواغل التي تقف بالضد من تحقيق الاصلاح ومن ثم تحديد الخطوات التنفيذية وعلى وفق ما تم التطرق اليه من خلال اصلاح الهيكل الانتاجي وخلق التنوع في الاقتصاد العراقي وتبني الاجراءات الفعلية لجذب الاستثمارات المتزامنة مع خصخصة المشروعات الخاسرة التي تثقل كاهل الاقتصاد وان كل ذلك يجري ضمن اطار توافق بين السياستين المالية والنقدية والسير بعضها مع بعض وبالاتجاه نفسه.

الاستنتاجات :

١- يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال الهيكل الانتاجي فهو يعتمد على القطاع النفطي مع دور محدد للقطاعين الصناعي والزراعي والسبب في ذلك يعود الى الحروب التي خاضها النظام السابق ومن بعدها العقوبات الاقتصادية ومن ثم التغيير الذي حصل عام ٢٠٠٣ المتزامن مع غياب الامن والاستقرار بمختلف جوانب الحياة، لذلك فان بقاء حالة الاختلال بالهيكل الانتاجي يعني ان الاقتصاد العراقي سيكون مرتبطاً ويتأثر بصورة مباشرة بتقلبات اسعار النفط في السوق العالمية.

٢- ضمن اطار الاستثمار المباشر فان العراق بحاجة الى تأمين متطلبات البيئة الاستثمارية الداعمة لعملية جذب رؤوس الاموال والمستثمرين من اجل بث الروح في النشاط الاقتصادي من خلال فتح وإعادة تشغيل المشروعات المختلفة الانتاجية والخدمية وهو ما سيزيد من التنوع الاقتصادي ومن ثم امكانية تحقيق الاصلاح المطلوب.

٣- عدم وجود الرغبة والجدية لدى الادارات المعنية بالنشاط الاقتصادي في العراق بتطبيق برامج الخصخصة على وفق الترتيبات التي تسير عليها تلك البرامج والسبب في ذلك هو غياب الاسس والقواعد التي تنظم عملية الخصخصة فضلا عن غياب الرؤية الواضحة في تحديد نوعية المشروعات وعددها والقطاعات العاملة فيها المراد شمولها ببرامج الخصخصة.

٤- هناك عدم توافق بين مجريات ومسار السياسة المالية التي تأخذ الجانب التوسعي كمحاولة لتنشيط مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من جانب وإجراءات السياسة النقدية التي تميل لجانب السياسة المقيدة او الانكماشية للحد من الاثار السلبية المحتملة من جانب اخر فان ذلك قد اسهم في غياب العمل المنظم لإدارة النشاط الاقتصادي والسير نحو الاصلاح والتطور.

التوصيات :

١- العمل على توفير متطلبات النهوض للقطاعين الصناعي والزراعي وتوجيه الانفاق الاستثماري المناسب لهما من اجل زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وإمكانية خلق التنوع فضلا عن زيادة مساهمتهم في توفير السلع والخدمات وكذلك فرص العمل وما يساعد في ذلك توفر القدرات المالية والمادية والبشرية في العراق.

٢- السعي الى توفير متطلبات البيئة الاستثمارية خصوصا بعد ان توفر الغطاء القانوني لعملية جذب الاستثمارات وان من بين اهم المتطلبات هو تحديد الخريطة الاستثمارية وعلى وفق الحاجة على ان يتم التركيز نحو المشروعات الانتاجية وان يتزامن ذلك مع تقليل البيروقراطية الادارية وإتباع مبدأ النافذة الواحدة بعملية منح الاجازات الاستثمارية وان يؤطر كل ذلك بمناخ تسوده الشفافية والنزاهة.

٣- ضرورة تطبيق برامج الخصخصة بعد ان يتم تحديد عدد ونوعية المشروعات وحسب القطاعات سواء الانتاجية ام الخدمية وخصوصا المشروعات المتوقفة والخاسرة التي بإمكانها توفير السلع والخدمات للسوق المحلية وان يرافق ذلك تامين حملة اعلامية لخلق القبول المجتمعي لبرامج الخصخصة مما سيزيد من فرص النجاح لهذا البرنامج.

٤- العمل على بناء استراتيجية واضحة المعالم تعمل على خلق التوافق والانسجام والتناسق بين اجراءات السياسة المالية والسياسة النقدية وجعل مسارهما بالاتجاه نفسه لان ذلك في غاية الاهمية من اجل متطلبات نجاح عملية الاصلاح الاقتصادي في العراق.

المصادر :

١. د. ابراهيم موسى الورد، تحليل واقع مستقبل القطاع الزراعي في العراق، بحث مقدم الى الندوة العلمية في جامعة بغداد والموسومة (الاقتصاد العراقي بين الوقع والطموح)،بغداد، ٢٠٠٥.

٢. د. أحمد عبد الله سلمان و د. جليل كامل غيدان، التقييم الاقتصادي لبرامج الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، جامعة النهرين، مجلة قضايا سياسية، العدد٣٧-٣٨، ٢٠١٤.

٣. د. سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي واثرها في التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الاولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.

٤. د.سامي حميد عباس، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تفعيل الاقتصاد العراقي، جامعة الانبار، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٤، السنة ٢٠١٠.

٥. د. سامي عبيد محمد، الخصخصة في الاقتصاد العراقي الاجراءات والمعوقات، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة علوم اقتصادية، العدد ٣٧، ٢٠١١.

٦. سمير النصيري، تحديات السياسة النقدية في العراق، معلومات متاحة على الانترنيت،www.iraqeconomists.net، شبكة الاقتصاديين العراقيين،٢٠١٧.

٧. سوسن كريم الجبوري، الخصخصة وسيلة لتحقيق الاصلاح الاقتصادي في العراق، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد ٣، ٢٠٠٩.

٨. د. عبد الحسين العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق، مركز العراق للدراسات، بغداد،٢٠٠٨.

٩. د. عبد الرحمن نجم المشهداني، مزاد العملة وعمليات غسيل الاموال في العراق، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث لكلية الادارة والاقتصاد وكلية شط العرب الجامعة والموسوم (مستقبل العراق ترسمه وتحققه الكفاءات والخبرات العراقية) للمدة ٢٠-٢١ نيسان،٢٠١٦.

١٠.د. عبد علي كاظم المعموري و بسمة ماجد المسعودي، الامم المتحدة والتضحية بالأمن الانساني في العراق، الطبعة الاولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠١١.

١١.د. عدنان حسين يونس، دور الدولة الاقتصادي ومهمات اصلاح الاقتصاد العراقي، جامعة كربلاء، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد ٤، ٢٠١٠.

١٢.د. علي مرزا، مزاد العملة الاجنبية، الاحتياطات الدولية واستقلالية البنك المركزي العراقي، معلومات متاحة على الانترنيت،www.iraqeconomists.net، شبكة الاقتصاديين العراقيين،٢٠١٣.

١٣.عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعة للنشر، قطر،٢٠٠١.

١٤.د. محمد صالح القريشي، التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص بين الادارة التنموية ومنطق صندوق النقد الدولي، دراسة في الاقتصاد السياسي للخصخصة في الاقتصادات النامية، مجلة الاقتصادي (عدد خاص) ببحوث المؤتمر العلمي الثالث لجمعية الاقتصاديين.

١٥.محمد علي زويني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، الطبعة الثالثة، دار الملاك، بغداد، ٢٠٠٩.

١٦.د. محمد معن ديوب، المتطلبات الاساسية لنجاح عملية الخصخصة، جامعة تشرين، مجلة جامعة تشرين للدراسات الاقتصادية والعلمية، سوريا، العدد ٢، ٢٠٠٦.
١٧.منظمة اوبك، التقرير الاحصائي، ٢٠١٤.
١٨.د. موفق احمد و م.م حلا سامي خضير، الاستثمار الاجنبي واثره في البيئة الاقتصادية، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد ٨٠،، ٢٠١٠.
١٩.وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، قانون الاستثمار العراقي رقم(١٣) لعام ٢٠٠٦، العدد(٤٠٣١)، بغداد، ٢٠٠٧.
٢٠.وزارة المالية، دائرة الموازنات، الموازنة العامة لعام ٢٠١٧، ص٤٤.
٢١.وليد عيدي عبد النبي، مزاد العملة الاجنبية ودورها في استقرار سعر صرف الدينار العراقي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، ٢٠٠٩.
1- UNCTAD.World Investment Report 2007.Transnational corporation. Extractive industries development UN. NEW YORK. 2007.